بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

كان نشري لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي سنة ١٩٤٧ باعثا لي- منذ تحقيقه- على التفكير في تجديد النحو بعرضه عرضا حديثا على أسس قويمة تصفية وتروقة وتجعله داني القطوف للناشئة وقد رأيت ابن مضاء يهاجم نظرية العامل في النحو وكل ما اتصل بها من كثرة التقدير للعوامل المحذوفة وكثرة العلل والأقيسة مما إحالة إلى ما يشبه شباكه تعثر في أخري، فضلا عن شباك التمارين الافتراضية، وربما كانت حلقات نسيجها أكثر ضيقاً، وأكثر هذه الشباك لا تدعو إليه حاجة لسانية في تصحيح النطق بالكلام.

وكانت الصيحات ترتفع منذ أكثر من أربعين عاماً مطالبة بتيسير النحو وتخليصه مما فيه من تعقيد وعسر شديد، وتأليف لذلك لجنة بوزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) وكتبت تقريراً مسهباً ضمنته مقترحاتها للتيسير المنشود. ودرس مجمع اللغة العربية في مؤتمرة سنة ١٩٤٥ هذه المقترحات، وأدخل عليها بعض التعديلات. وألفت بعد الثورة كتب النحو التعليمي على ضوء صورة التيسير التي أقرها المجمع، غير أنه لم يكتب لها النجاح.

وكنت قد وضعت بين يدي تحقيقي لكتاب الرد على النحاة مدخلا طويلا اقترحت فيه تصنيفاً جديداً للنحو يذلل صعوباته أقمته على ثلاثة أسس أخذت بها جميعاً في تأليفي لهذا الكتاب.

أولها إعادة تنسيق أبواب النحو بحيث يستغني عن طائفة منها برد أمثلتها إلى الأبواب الباقية، حتى لا يتشتت فكر دارس النحو في كثرة من الأبواب توهن قواه العقلية.

والأساس الثاني استضأت فيه بجوانب من آراء ابن مضاء في كتابه وبمقترحات لجنه وزارة المعارف سالفة الذكر وقرارات مؤتمر المجمع اللغوي، وهو إلغاء الإعراب التقديري في المفردات مقصورة ومنقوصة ومضافة إلى ياء المتكلم ومبنية. ورأيت في هذا الكتاب أن يقال فيها جميعاً محل الكلمة الرفع أو النصب أو الجر. كما رأيت إلغاء الإعراب المحلي في الجمل بحيث لا يقال مثلا: الجملة خبر محلها الرفع بل يكتفي بالقول إن الجملة خبر ومثلها جملة النعت وجملة الحال وجملة الصلة وجملة جواب الشرط.

والأساس الثالث أن لا تعرب كلمة لا يفيد إعرابها أي فائدة في صحة نطقها، ويتضح ذلك في إعراب النحاة كلمة أن المخففة -في رأيهم- من أن الثقيلة وأختها كأن المخففة، وإعرابها لاسيما، وبعض

obeikandi.com

أدوات الاستثناء، وكم الاستفهامية والخبرية، وأدوات الشرط الاسمية.

وفي سنة ١٩٧٧ قدمت إلى مجمع اللغة العربية مشروعاً لتيسير النحو أقمته على الأسس الثلاثة السابقة، وأضفت إليها أساساً رابعاً هو وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال تجمع صور التعبير في كل منها جمعاً وافياً. وأحال المجمع المشروع على لجنة الأصول ودراسته دراسة علمية قيمة أفدت منها وانتقمت بها. وأقرت اللجنة شطراً كبيراً من مقترحات المشروع، معدلة في جوانب منها، واعتمد مؤتمر المجمع قراراتها في سنة ١٩٧٩.

وظلت- بعد ذلك- أفكر في وضع كتاب أجدد به النحو وأقربه من دارسيه بحيث يصبح مذللاً سائغاً لهم، وأخذت في وضعه مهتدياً بالأسس الأربعة التي تضمنها مشروعي لتيسير النحو الذي قدمته إلى المجتمع، بادئاً بتنسيق أبوابه تنسيقاً جديداً بحيث حذفت منها ثمانية عشر باباً فرعياً كانت تثقل النحو وتجهد دارسه وترهقه من أمره عسراً. واهتديت إلى أساسين جديدين: خامس وسادس ضممتهما في تأليف الكتاب إلى الأسس الأربعة السابقة وكنت قد بسطت القول فيهما بمحاضرة لي في مؤتمر المجمع لسنة ١٩٨١.

أما الأساس الخامس فحذف زوائد كثيرة في أبواب النحو تعرض فيه دون حاجة، وقد أوضحتها في مدخل الكتاب، وهي تارة تتصل بشروط تقحم على الباب تغنى عنها الأمثلة، وتارة ثانية تتصل بأحكام تحشد في الباب تغنى عنها أيضاً أمثلته وصيغه، وتارة ثالثة تتصل بصيغ نادرة أو شاذة يزج بها في الباب زجاً، وتارة رابعة تتصل بعقد وألغاز في بعض الأبواب لا تكاد تفهم إلا بأن يجدد لها الإفهام مراراً وتكراراً، وكثيراً ما تدفع إلى بلبلة في الحكم النحوي السليم. وكل هذه المتسلقات والأعشاب التي ملأت كتب النحو نحيتها عن الكتاب. والأساس السادس لا يقل أهمية عن سابقه، وهو خاص بزيادة إضافات لأبواب ضرورية- بجانب إضافات فرعية تتخلل الكتاب- لتمثل الصياغة العربية وأوضاعها تمثلاً دقيقاً.

والكتاب موزع على مدخل وستة أقسام: قسمين للصرف وأربعة أقسام للنحو. وقد بينت في المدخل أسس تجديد النحو في الكتاب، وتوالت في أقسامه الإضافات الفرعية فقد أضفت في فاتحة القسم الأول الصرفي منه قواعد لنطق الحروف وصفاتها وحركاتها وما يداخلها من التشديد والتنوين والمد والإدغام والإبدال مع عرض مواضع ألف القطع وألف الوصل. وأرى معرفة ذلك كله ضرورية لنطق الكلمات وحروفها في العربية نطقاً سليماً وأضفت إلى هذا القسم الصرفي الأول في الكتاب وعرضي فيه لأقسام

الفعل جداول تصريفه مع ضمائر الرفع المتصلة ومع نون التوكيد، حتى يتمثل دارس النحو هذين النوعين من التصريف تمثلاً حسناً.

وفى القسم الصرفي الثاني الخاص بتقسيمات الاسم وتصاريفه أضفت الاستعمالات المتنوعة لتاء التأنيث اللفظي، والفرق بين نون المثنى وجمع المذكر السالم ونون الأفعال الخمسة، كما أضفت اسم الجمع واسم الجنس الجمعي والمصدر الصناعي إلى غير ذلك من استعمالات وصيغ مهمة. ووضعت في هذا القسم باب المضاف والمضاف إليه وباب المتبوع والتابع: نعتاً وعطفاً وتوكيداً وبدلا، ليستقر في ذهن دارس النحو أن هذين البابين من أبواب الأسماء المفردة لا من أبواب الجمل.

وأضفت في القسم الثالث الخاص بالمرفوعات إلى باب المبتدأ والخبر صيغة مستعملة قلما اهتم بها النحاة وتدور على الألسنة، وفيها يربط بين المبتدأ المقيد للعموم والجملة الخبرية بالفاء أو بالواو.

وفى باب الفاعل أوضحت جواز التذكير والتأنيث للفعل إذا كان الفاعل جميع تكسير للذكور أو للإناث، كما أوضحت وجوب تأنيث الفعل وإفراده مع جمع مالا يعقل. وعادة لا تهتم كتب النحو ببيان ذلك. وأضفت بيان حذف الفاعل أحياناً، وكيف أنه قد يأتي مجروراً لفظاً ومحله الرفع، وأيضاً أن الفاعل قد يكون جملة ومثله نائب الفاعل. وذكرت طائفة من الأفعال المستعملة بصيغة الفعل المبنى للمجهول.

وفى القسم الرابع الخاص بالمنصوبات أضفت إلى باب المفعول به "كاد وأخواتها" و "ظن وأخواتها" و "أعلم وأخواتها" كما أضفت مفعولات تأتي منصوبة وحقها الجر، وأخرى تأتي مجرورة لفظاً وحقها النصب. وفى باب المستثنى أوضحت الفرق بين "إلا" أداة للاستثناء و "إلا" أداة للحصر، وأخرجت من الباب "ير وسوى" ليطرد إعرابها في صيغها المستعملة، وأفت "كان وأخواتها" إلى باب الحال. ونسقت باب التمييز مدمجاً فيه صيغ الصفة المشبهة واسم التفضيل وفعل التعجب وأفعال المدح والذم، وكنايات العدد، وصيغة الاختصاص. كما أدمجت في باب النداء صيغ الترخيم والاستغاثة والندبة.

وأضفت في القسم الخامس الخاص بالتكملات في باب الممنوع من الصرف صيغة أخر جمعاً لأخرى وصيغ أحاد وموحد إلى عُشار ومعشر. وفتحت باباً لعمل المصدر والمشتقات. وباباً ثانياً لحروف الزيادة جارة وغير جارة.

والقسم السادس كله إضافات لأبواب مهمة بدأتها ببابين للذكر والحذف في عناصر الصيغة العربية، وللتقديم والتأخير في تلك العناصر. ثم أضفت باباً للجملة الأساسية وباباً لأنواع الجمل وقد قسمتها

تقسيماً جديداً: جملاً مستقلة قائمة بنفسها وجملاً خاضعة غير مستقلة قائمة بنفسها وجملاً خاضعة غير مستقلة ترتبط بكلمة أو جملة قبلها في الكلام، ولا تستقل عنهما أي استقلال.

ولعلي بهذا الكتاب أكون قد حققت أملا طال انتظاره بتجديد النحو على منهاج وطيد يذلله ويبسطه ويعين على تمثيل قواعده واستكمال نواقصه. وواضح أن الكتاب عنى في القسمين الأولين بأقسام الفعل والاسم وتصاريفهما المتنوعة، وقد حذف فيه من أقسام النحو التالية- كما أسفلت- ثمانية عشر باباً فرعياً اكتفاء باستيفاء أمثلتها في الأبواب الباقية، وحذف من الكتاب كل ما لا يفيد إعرابه صحة في النطق والأداء، ووضعت ضوابط مستحدثة لبعض الأبواب المهمة تجمع أمثلتها جمعاً بيناً. وطرحت الزوائد والفضول التي كانت عالقة بالأبواب، وأضيفت أبواب جديدة، كما أضيف كثير من الدقائق المهمة في الصياغة العربية. وغنى لشديد الأمل في أن يصبح نهج هذا الكتاب وتبويبه ومادته عتاداً يرجع إليه مؤلفو كتب النحو التعليمي ليضعوا- على أسسه- كتباً لهم متدرجة مع سنوات الناشئة في التعليم حتى تستتم في وضوح تمثل مقومات العربية وأوضاع صيغها تمثلاً قوياً سديداً، والله ولى الهدى والتوفيق.

شوقي ضيف

القاهرة في أول نوفمبر سنة ١٩٨٢

obeikandl.com